

Distr.: General
19 March 2010
Arabic
Original: English/French



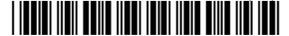
بيان من رئيس مجلس الأمن

في الجلسة ٦٢٨٨ التي عقدها مجلس الأمن في ١٩ آذار/مارس ٢٠١٠ فيما يتصل بنظر المجلس في البند المعنون "منطقة وسط أفريقيا"، أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي باسم المجلس:

"يعيد مجلس الأمن تأكيد بيانات رئيسه المؤرخة ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ (S/PRST/1999/28) و ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠١ (S/PRST/2001/21)، و ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ (S/PRST/2002/30) و ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ (S/PRST/2007/24) وقراره ١٢٠٩ (١٩٩٨) المؤرخ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، ويرحب بجميع المبادرات التي اتخذها الدول الأعضاء في أعقاب اعتماد برنامج العمل من جانب مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالانحجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، ويحيط علما بالعملية الرامية إلى كفالة إبرام معاهدة بشأن تجارة الأسلحة.

"ويساور مجلس الأمن بالغ القلق إزاء صنع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ونقلها وتداولها بشكل غير مشروع وإزاء تراكمها المفرط وانتشارها دون ضوابط في مناطق كثيرة من العالم، ولا سيما منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية، مما يخلق مجموعة كبيرة من الآثار الإنسانية والاجتماعية - الاقتصادية، ولا سيما على أمن المدنيين من جراء تأجيج النزاع المسلح، مما يؤدي بدوره إلى تفاقم مخاطر العنف الجنساني وتجنيد واستخدام الأطفال الجنود، ويشكل تهديدا خطيرا للسلام والمصالحة والسلامة والأمن والاستقرار والتنمية المستدامة على الصعد المحلية والوطنية والإقليمية والدولية.

* أعيد إصدارها لأسباب فنية.



”وإذ يعترف مجلس الأمن بحق جميع الدول في تصنيع الأسلحة التقليدية واستيرادها وتصديرها ونقلها والاحتفاظ بها لأغراض الدفاع عن النفس وتلبية الاحتياجات الأمنية بما يتفق مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، فإنه يشدد على الأهمية الحيوية للأنظمة والضوابط الفعالة للتجارة الشفافة في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة للحيلولة دون تحويل وجهتها وإعادة تصديرها بشكل غير مشروع.

”ويؤكد مجلس الأمن من جديد أن على الدول الأعضاء أن تمتثل لأشكال الحظر القائمة على توريد الأسلحة وتصديرها، وأن تتخذ الخطوات اللازمة من أجل التنفيذ الفعال لهذه التدابير التي فرضها المجلس في قراراته ذات الصلة.

”ويساور مجلس الأمن الجزع من عمليات نقل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بصورة غير مشروعة ومنافية لأشكال الحظر على توريد الأسلحة وتصديرها، من أو إلى المنظمات الإجرامية أو غيرها من الجهات غير المسؤولة، بما في ذلك تلك التي يُشتبه أنها ضالعة في الأعمال الإرهابية، ولها صلة بالاتجار غير المشروع بالمخدرات والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية والاتجار غير المشروع بالموارد. ويشجع مجلس الأمن جميع الدول الأعضاء التي لم تنضم بعد إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولاتها، بما فيها بروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة ولم تصدق عليها أو تنفذها إلى القيام بذلك.

”ويرحب مجلس الأمن بالمبادرات العديدة الجارية حالياً داخل المنطقة دون الإقليمية، ويلاحظ الجهود الرامية إلى إنشاء سجل دون إقليمي للأسلحة الصغيرة، ويشجع بلدان وسط أفريقيا على اتخاذ التدابير اللازمة لبناء القدرات في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا من خلال إنشاء سجل دون إقليمي لتجار الأسلحة وكذلك إعداد صك دون إقليمي ملزم قانوناً بشأن مراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها وجميع المعدات التي قد تستخدم في تصنيعها.

”ويعيد مجلس الأمن تأكيد أهمية معالجة مسألة الاتجار غير المشروع بالأسلحة، ولا سيما الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، من خلال نهج المسؤولية العامة والمشاركة، ويشجع دول المنطقة دون الإقليمية على أن تنفذ بالكامل التدابير المعتمدة على الصُّعد الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية والدولية والنظر في اتخاذ الخطوات الملائمة في هذا الصدد.

”ويهيئ مجلس الأمن بدول المنطقة دون الإقليمية تعزيز الجهود الرامية إلى إنشاء آليات وشبكات إقليمية فيما بين سلطاتها المعنية من أجل تبادل المعلومات في مكافحة تداول الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاتجار بها بصورة غير مشروعة. ويؤكد المجلس أيضا ضرورة تعزيز دول المنطقة دون الإقليمية للتعاون فيما بينها، عن طريق وسائل شتى منها المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وبخاصة الاتحاد الأفريقي، من أجل تحديد هوية الأفراد والكيانات ممن يعملون في الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية واتخاذ التدابير المناسبة ضدهم.

”ويشدد مجلس الأمن على ضرورة مشاركة السلطات الوطنية في المنطقة دون الإقليمية مشاركة كاملة في التنفيذ العملي لكل من برنامج العمل الذي اعتمد في ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠١ في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، والصك الدولي لتمكين الدول من الكشف عن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة موثوق بها، الذي اعتمد في ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، ويشجع بلدان وسط أفريقيا على أن تقدم بانتظام تقارير وطنية إلى الأمين العام، وفقا للصك المذكور أعلاه.

”ويشجع مجلس الأمن الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا على مساعدة بلدان وسط أفريقيا في ضمان التنفيذ الفعال لعمليات حظر توريد الأسلحة التي يفرضها المجلس، وعلى أن تتخذ في هذا السياق تدابير من قبيل إجراء تحقيقات بشأن الطرق التي تسلكها عمليات الاتجار بالأسلحة، ومتابعة الانتهاكات المحتملة والتعاون في مراقبة الحدود بالتشاور مع البلدان المعنية. ويشجع مجلس الأمن في هذا الصدد اللجان المكلفة برصد أشكال الحظر على توريد الأسلحة إلى بلدان في منطقة وسط أفريقيا وبلدان مجاورة على أن تواصل، تمشيا مع ولاياتها، تضمين تقاريرها السنوية فرعا موضوعيا بشأن تنفيذ عمليات حظر توريد الأسلحة، وبشأن ما تُبلّغ به اللجان من انتهاكات محتملة للتدابير ذات الصلة، مع إدراج توصيات، عند الاقتضاء، لتعزيز فعالية عمليات حظر توريد الأسلحة. ويمكن أيضا تبادل هذه المعلومات مع النظام الدولي لتعقب الأسلحة والمتفجرات التابع للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول).

” ويشجع مجلس الأمن كذلك اللجان المكلفة برصد أشكال الحظر على توريد الأسلحة إلى بلدان في وسط أفريقيا وبلدان مجاورة على أن تقيم، وفقاً لولاياتها، قنوات اتصال بينها وبين الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والدول الأعضاء بها، وكذلك لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا.

” ويؤيد مجلس الأمن ما تتخذه بعثات الأمم المتحدة الموجودة في المنطقة دون الإقليمية، وفقاً لولاياتها، من إجراءات للمساعدة في تنفيذ عمليات نزع السلاح في إطار برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ويدعو الشركاء الدوليين إلى مساعدة بلدان وسط أفريقيا في بناء وتعزيز قدراتها على اتخاذ وتنفيذ التدابير المتصلة بمنع الانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وبأمن وإدارة مخزونات الأسلحة، ولا سيما الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

” ويقر مجلس الأمن بأهمية الاجتماع الرابع المقبل من اجتماعات الأمم المتحدة التي تعقد للدول كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، المقرر عقده في حزيران/يونيه ٢٠١٠، ويشجع الدول الأعضاء، بما فيها دول منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية، على التعاون التام مع الرئيس لكفالة أن يكمل الاجتماع بالنجاح.

” ويشجع مجلس الأمن الدول الأعضاء على اتخاذ إجراءات حازمة من أجل تقييد توريد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخائر إلى مناطق عدم الاستقرار في وسط أفريقيا.

” ويطلب مجلس الأمن إلى الأمين العام أن يأخذ في الاعتبار وفي شكل متابعة في التقرير الذي يعدّه كل سنتين مضمون هذا البيان الرئاسي“.